

Distr.: General
6 August 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١١٤ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: خيارات من أجل
النمو المستمر والشامل والقضايا المتعلقة بالنهوض بخطة الأمم المتحدة
للتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٥

التقرير السنوي للأمين العام

موجز

يوجز هذا التقرير التقدم الذي أحرز مؤخراً نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ويتضمن التوصيات الرامية إلى النهوض بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبناءً على طلب الدول الأعضاء، يستكشف التقرير المسائل ذات الصلة بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل كجزء من الاستراتيجيات الرامية إلى بلوغ هذه الأهداف، مع التركيز بوجه خاص على إيجاد فرص للعمل. ويستنتج أنه من الضروري تحقيق مزيد من الاتساق فيما بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية والاستثمارية والمالية وسياسات التنمية الريفية والسياسات الاجتماعية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمستقر وإيجاد عددٍ وافٍ من فرص العمل اللائق، بينما تكفل الاستدامة البيئية. وسيكون من الضروري دعم ما يبذل من جهود وطنية متسقة في مجال السياسة العامة عبر تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية.

* A/67/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

100912 100912 12-45323 (A)



ويمكن تحقيق ذلك بإلغاء التخفيضات في ميزانيات المعونة والوفاء بجميع التزامات المعونة وتعزيز إمكانية الوصول إلى الأسواق في البلدان النامية وبذل المزيد من الجهود لضمان القدرة على تحمل الدين الخارجي والاضطلاع بمزيد من المبادرات لإتاحة إمكانية الحصول على الأدوية الضرورية والتكنولوجيات الحديثة بأسعار معقولة. ويوصي التقرير بتركيز اهتمام عاجل على ضمان الاتساق بين متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والأعمال التحضيرية لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

أولاً - مقدمة

١ - في الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، طلبت الدول الأعضاء إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً سنوياً عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف وأن يرفع توصيات من أجل اتخاذ مزيد من الخطوات للنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٥^(١). وبعد ذلك، طلبت الجمعية في قرارها ١٠/٦٥ إلى الأمين العام أن يُضمن تقريره السنوي تحليلاً وتوصيات بشأن سياسات تحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف من أجل تعجيل القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - وهذا التقرير السنوي هو التقرير الثاني الذي أُعد استجابةً لتلك الطلبات^(٢). وفي هذا العام، يركز التقرير بوجه خاص، في تغطيته للتقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، على ما تواجهه بلدان عديدة من تحديات في مجال العمالة على المستوى العالمي وعلى تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية. ويتضمن الفرع الأخير منه توصيات إضافية ترمي إلى النهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٥.

ثانياً - التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية^(٣)

ألف - التقدم المحرز

٣ - أُحرز تقدم هام فيما يتعلق ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقق عدد من الغايات الهامة على النحو التالي:

(أ) تحققت الغاية العامة الرامية إلى تخفيض مستوى الفقر المدقع إلى النصف قبل خمس سنوات من الموعد النهائي عام ٢٠١٥. وساعد هذا الإنجاز كثيراً على التعجيل في الحد من الفقر في الصين والهند المكتظتين بالسكان؛

(ب) تحققت بالفعل الغاية الرامية إلى خفض نسبة الأشخاص الذين لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على مصادر محسنة لمياه الشرب إلى النصف؛

(١) انظر الفقرة ٨١ من قرار الجمعية العامة ١/٦٥.

(٢) قُدم التقرير الأول (A/66/126) إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

(٣) ما لم يذكر خلاف ذلك. فإن هذا الفرع مستمد من قاعدة المعلومات التي وضعت من أجل تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٢، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (نيويورك، ٢٠١٢).

(ج) تحسنت أحوال ما يزيد عن ٢٠٠ مليون شخص يعيشون في أحياء متخلفة، ليتجاوز هذا العدد باعتراف الجميع ضعفي الغاية المتواضعة لعام ٢٠٢٠؛

(د) تحققت وسطياً المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالحصول على التعليم الابتدائي في جميع أنحاء العالم، حيث أصبحت الآن معدلات التحاق الفتيات بالمدارس متكافئة مع معدلات التحاق الفتيان.

٤ - وأحرز كذلك مزيد من التقدم نحو بلوغ غايات أخرى من الأهداف الإنمائية للألفية، مثل تخفيض معدل وفيات الأطفال والوفيات النفاسية، بيد أنه ما زال أمام المجتمع العالمي شوطاً كبيراً لبلوغ جميع الغايات بحلول عام ٢٠١٥^(٤). وسيكون بذل مزيد من الجهود الوطنية والدولية الهامة والوفاء بالالتزامات التي قطعت بهدف إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية (المهدف ٨) أمراً حاسماً الأهمية.

٥ - وبفضل الدافع الكامن وراء الجهود الوطنية والدولية والاستلها من الأهداف الإنمائية للألفية، بات هناك الآن عدد كبير من أطفال العالم مسجلين في المدرسة وفي المرحلة الابتدائية. وقد طرأ تحسن كبير على إمكانية الوصول إلى المدرسة منذ عام ٢٠٠٠. وحققت الفتيات أكبر قدر من الاستفادة. وازدادت النسبة بين تسجيل الفتيات والفتيان في جميع المناطق النامية من ٠,٩١ في عام ١٩٩٩ إلى ٠,٩٧ في عام ٢٠١٠، لتندرج ضمن هامش يزيد أو ينقص ٣ نقاط عن نسبة ١٠٠ في المائة، وهو القياس المقبول للمساواة بين الجنسين. بل ازدادت النسبة بشكل أسرع فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً أثناء الفترة ذاتها، وذلك من ٠,٨٤ إلى ٠,٩٤ في المائة. وبالمثل، سجلت المعدلات الصافية للالتحاق بالمدارس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زيادة ملحوظة من ٥٨ إلى ٧٦ في المائة أثناء الفترة ذاتها. وتعد هذه المعدلات إنجازات هامة بالنظر إلى النمو السريع للسكان في سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي في أشد البلدان فقراً.

٦ - وأنقذت حياة الملايين بفضل التحسينات التي أدخلت على الرعاية الصحية للأطفال والأمهات وتوسيع نطاق العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية والتدخلات المحددة والرامية إلى مكافحة الملاريا ومعالجة المصابين بها. وقد اكتسبت مسألة الحفاظ على حياة الطفل مزيداً من الزخم. وفي أفريقيا جنوب الصحراء - المنطقة التي سجلت أعلى معدل لوفيات الأطفال دون الخامسة من العمر، تضاعفت وتيرة تخفيض وفيات الأطفال من ١,٢ في المائة في السنة أثناء فترة التسعينيات من القرن الماضي إلى ٢,٤ في المائة أثناء السنوات الأولى من

(٤) يأخذ التقرير الحالي في الحسبان أمثلة الممارسات الجيدة في مجال التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها الممارسات التي استخدمتها منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني.

القرن الحادي والعشرين. وبوجه عام، انخفضت وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بنسبة ٣٥ في المائة أثناء الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠، وذلك من ٩٧ في المائة إلى ٦٣ في المائة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي. وانخفض عدد الوفيات الناجمة عن الإصابة بمرض الحصبة بنسبة ٧٤ في المائة، وذلك من ٥٣٥ ٣٠٠ حالة وفاة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٣٩ ٣٠٠ حالة وفاة في عام ٢٠١٠.

٧ - وبات عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أقل من ذي قبل، مع أن الانخفاض في الإصابات الجديدة يختلف من منطقة لأخرى ومن بلد لآخر. وعلى المستوى العالمي، سجلت الإصابات الجديدة انخفاضاً إلى نسبة ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع النسبة المسجلة في عام ٢٠٠١، مع انخفاض في معدل الإصابة بأمراض الأطفال بلغت نسبته ٤٣ في المائة من ذروتها في عام ٢٠٠٢. وعلى الرغم من التقدم المحرز لسكان العالم بأسرهم، فقد ازداد عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، ونجم ذلك إلى حد كبير عن الاستخدام المتزايد لحقن المخدرات. وتعد النساء في جميع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقريباً، ولا سيما اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ عاماً، أشد عرضة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وتظهر آخر البيانات المتعلقة بانتشار المرض احتمال أن تزيد إصابة نساء أفريقيا جنوب الصحراء بالمرض، عن رجالها بنسبة ٣٠ في المائة^(٥). ويعزى كثير من التقدم الذي أحرز لاحتواء المرض إلى حد كبير لازدياد توافر العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية. وبحلول نهاية عام ٢٠١١، تمكن ما يقدر بـ ٨ ملايين شخص من الحصول على علاج من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وبلغت ١٠ بلدان، يقع العديد منها في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ذات معدلات الإصابة المرتفعة بالفيروس، الغاية المتمثلة في حصول الجميع على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة^(٦). وعلى النقيض من ذلك، تلقت نسبة تقل عن ٢٠ في المائة من أولئك المصابين علاجاً مضاداً للفيروسات العكوسة في بلدان أوروبا وآسيا الوسطى المنخفضة والمتوسطة الدخل^(٧).

(٥) انظر تقرير برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن انتشار الإيدز في العالم لعام ٢٠١٠، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (جنيف، ٢٠١٠)

(٦) يتحقق تعميم الاستفادة من الخدمات عندما تبلغ إمكانية الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة نسبة ٨٠ في المائة من المصابين أو تتجاوزها.

(٧) انظر: "نحو تعميم الاستفادة من الخدمات: توسيع نطاق المبادرات ذات الأولوية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في القطاع الصحي"، التقرير المرحلي لعام ٢٠١٠، منظمة الصحة العالمية وبرنامج

٨ - وانخفضت تقديرات حالات الإصابة بالمalaria على الصعيد العالمي بمعدل ١٧ في المائة منذ عام ٢٠٠٠، مقترنةً بتراجع في معدلات الوفيات التي ترتبط تحديداً بالمalaria بنسبة ٢٥ في المائة. كما أن العالم ينتهج مساراً صحيحاً لبلوغ غاية وقف الإصابة بالسل والبدء بعكس مسار انتشاره، حيث سجلت معدلات الإصابة انخفاضاً منذ عام ٢٠٠٢. وفي الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٠، أنقذ ما يقدر بسبعة ملايين شخص بالمعالجة الناجحة لمرض السل.

٩ - وبلغ العالم الغاية المتعلقة بمياه الشرب من الأهداف الإنمائية للألفية قبل خمس سنوات من الوقت المحدد. وفي عام ٢٠١٠، توفرت مصادر محسنة لمياه الشرب لما نسبته ٨٩ في المائة من سكان العالم، وهي نسبة تبين زيادة قدرها ١٣ في المائة بالمقارنة مع المعدلات المسجلة في عام ١٩٩٠. وفي حال استمرت هذه الاتجاهات الأخيرة، ستحصل نسبة ٩٢ في المائة من سكان العالم على مصادر محسنة لمياه الشرب بحلول عام ٢٠١٥، وهي نسبة ترتفع كثيراً عن الغاية المتفق عليها دولياً.

باء - أوجه القصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

١٠ - ومع ذلك، لا يزال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية متفاوتاً بين المناطق والبلدان وفي داخلها. وفي أغلب الأحيان، فإن أكثر الناس فقراً وأكثر الفئات تهميشاً، وأكثرهم عرضة للتمييز على أسس مختلفة منها نوع الجنس والسن والإعاقة والأصل العرقي هي التي تشهد أقل قدر من التقدم. وعلاوة على ذلك، فقد تباطأ التقدم في بعض المجالات، ولا تزال بعض الأهداف بعيدة المنال.

١١ - ولا يزال الجوع ونقص التغذية أهم التحديات العالمية. وتشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) إلى أن ٩٢٥ مليون شخص كانوا يعانون من الجوع في عام ٢٠١٠^(٨). ويقابل هذا الانخفاض الذي تحقق في الفقر من حيث الدخل. وعلى الرغم من أن أثر أزمة أسعار الغذاء خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، لم يكن ضاراً إلى الحد المفترض سابقاً، فإن الجوع لا يزال متفشياً، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا (باستثناء الهند). ويؤدي ضعف النظم الغذائية إزاء حالات الجفاف والفيضانات، إلى جانب

الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (جنيف، ٢٠١٠).

(٨) انظر حالة الأمن الغذائي في العالم ٢٠١١: كيف تؤثر تقلبات الأسعار على الصعيد الدولي في الاقتصادات المحلية والأمن الغذائي؟ منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي (روما ٢٠١١).

تدهور الأراضي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، لا سيما في البلدان الفقيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فثمة أوجه تفاوت كبيرة لا تزال قائمة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

١٢ - وكان التقدم بطيئاً أيضاً في الحد من نقص التغذية بين الأطفال. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن احتمال تعرض الأطفال في شريحة الأسر المعيشية المتدنية الدخل لنقص الوزن يزيد بمعدل ثلاثة أمثال تقريبا عن الأطفال في شريحة الأسر المعيشية الثرية في البلدان النامية، البالغة نسبتها ٢٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، يبلغ احتمال تعرض الأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية لنقص الوزن نحو ضعف احتمال تعرض الأطفال في الأسر المعيشية الحضرية في العالم النامي لذلك. ونقص التغذية هو من أسباب توقف النمو، مما يمكن أن يؤدي إلى تضاؤل النمو المعرفي والبدني للطفل. وقد أظهرت الدراسات أن البرامج العامة التي تستهدف الفقراء، وتهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين الهياكل الأساسية الريفية تُعد ذات أهمية حاسمة في تحسين النتائج المتصلة بالتغذية^(٩). وبالتالي، يجب وضع التغذية في صدارة جدول أعمال التنمية الوطنية لاستئصال الأسباب الرئيسية لاستمرار نقص التغذية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

١٣ - وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم نحو تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين (المهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية)، لا تزال المرأة في وضع غير موات في كثير من المجالات، ولا سيما في ما يتعلق بالوصول إلى فرص العمالة المنتجة في القطاع الرسمي والموارد الإنتاجية والرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وصنع القرار السياسي. وأكثر من نصف النساء في العالم يعملن في عمالة هشة، ولا تزيد نسبة تمثيل النساء في البرلمانات في جميع أنحاء العالم عن الخمس^(١٠). وفي معظم البلدان النامية، لا تزال ثمة فوارق مستمرة بين الجنسين في الحصول على التعليم الثانوي والعالي. وتؤدي آفة العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، إلى تعطيل مسيرة التقدم نحو تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

١٤ - وعلى الرغم من أن عدد الوفيات النفاسية انخفض بنسبة ٤٧ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠ إلى ما يقدر بـ ٢٨٧ ٠٠٠ حالة وفيات في جميع أنحاء العالم، وأن معدل

(٩) انظر التسارع في التحقيق المنصف للأهداف الإنمائية للألفية: سد الفجوات في نتائج الصحة والتغذية: التقرير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١١/٢٠١٢. للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والمصرف الآسيوي للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بانكوك ٢٠١٢).

(١٠) انظر دور المرأة في السياسة، لعام ٢٠١٢، الاتحاد البرلماني الدولي، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (نيويورك ٢٠١٢).

الوفيات النفاسية انخفض من ٤٤٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ طفل يولد حيا في عام ١٩٩٠ إلى ٢٤٠ في عام ٢٠١٠، لا يزال التقدم بطيئا وثمة تفاوتات متزايدة في المعرفة المتعلقة بالرعاية الصحية الإنجابية وإمكانية الحصول عليها، لا سيما بين النساء الفقيرات والريفيات، وأفراد الفئات الضعيفة. ونتيجة لذلك، فإن هدف خفض معدل الوفيات النفاسية بنسبة ثلاثة أرباع بحلول عام ٢٠١٥ هو هدف بعيد المنال، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. واستمر الانخفاض في معدلات الحمل في أوساط المراهقات، والتوسع في نطاق استخدام وسائل منع الحمل، ولكن لا تزال وتيرة التحسن في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أبطأ مما كانت عليه في التسعينات من القرن الماضي. وأحد العوامل الرئيسية المساهمة في خفض معدلات الوفيات النفاسية هو الزيادة في نسبة الولادات على يد الممارسين المهرة، التي ارتفعت من ٥٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٥ في المائة في عام ٢٠١٠.

١٥ - وفي حين ازدادت معدلات الالتحاق بالمدارس في جميع المناطق، لا يزال ٦١ مليون طفل في سن الدراسة الابتدائية خارج المدارس في عام ٢٠١٠، وأكثر من نصفهم (٣٣ مليون) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وخمسهم (١٣ مليون) في جنوب آسيا. وأدت زيادة معدلات إتمام الدراسة في المدارس الابتدائية إلى زيادة الطلب على التعليم الثانوي. ولم تتمكن البلدان التي تعاني من قيود في الميزانية من الوفاء بالطلب من خلال توسع مناظر في نطاق خدمات التعليم الثانوي، مما أدى إلى تسرب أعداد كبيرة من المراهقين الذين هم في المرحلة الأدنى من الدراسة الثانوية. وتتأثر الفتيات أكثر من غيرهن^(١١).

١٦ - ومع أن استخدام مصادر المياه غير المحسنة قد انخفض إلى ٤ في المائة في المناطق الحضرية في جميع أنحاء العالم خلال عام ٢٠١٠، فإن ١٩ في المائة من سكان الأرياف في العالم يماكنهم الحصول على المياه فقط من خلال هذه المصادر غير المأمونة. ونظرا لأن أبعاد السلامة والموثوقية والاستدامة لا تنعكس بشكل كاف في المؤشرات غير المباشرة المستخدمة في تتبع التقدم المحرز نحو الغاية ذات الصلة من الأهداف الإنمائية للألفية، فمن المرجح أن تقلل هذه الأرقام من تقدير العدد الفعلي للأشخاص الذين يستخدمون إمدادات المياه غير المأمونة. ولا يزال نحو نصف سكان المناطق النامية (٢,٥ بليون نسمة) يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة. وبالوتيرة الحالية، فلن يحقق العالم إلا تغطية بنسبة ٦٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، وهو ما يقل عن نسبة الـ ٧٥ في المائة المطلوبة لتحقيق

(١١) انظر الأطلس العالمي للمساواة بين الجنسين في التعليم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (باريس ٢٠١٠).

الأهداف الإنمائية للألفية. وبالرغم من حدوث انخفاض قدره ٢٧١ مليون نسمة في هذا التعداد منذ عام ١٩٩٠، فلا يزال ١,١ بليون نسمة بممارسون التغوط في العراء. وثمة مجتمعات بأكملها تتعرض يوميا لأخطار صحية وبيئية كبيرة من جراء التخلص من النفايات البشرية بشكل غير ملائم.

١٧ - ويبدو التقدم المحرز في تحقيق الأهداف البيئية ضعيفا إلى حد ما. فقد بلغت الانبعاثات العالمية ٣٠,١ بليون طن متري في عام ٢٠٠٩، وهو رقم يظل أعلى بنسبة ٣٩ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٠ البالغ ٢١,٧ بليون طن متري. إلا أن مجموع الانبعاثات العالمية انخفض انخفاضا طفيفا في عام ٢٠٠٩ عن عام ٢٠٠٨ حيث كان قد بلغ ٣٠,٢ بليون طن متري. وقد عزى هذا الانخفاض إلى انخفاض طفيف في الإنتاجية نتيجة للأزمة العالمية.

١٨ - واستمر الإفراط في استغلال مصائد الأسماك البحرية وبلغ ذروة جديدة في عام ٢٠٠٨، عندما ارتفعت نسبة الإفراط في استغلال الأرصد السمكية إلى ٣٢ في المائة.

١٩ - وظل السلام والنزاع مسألتين رئيسيتين في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وأصبح العنف أحد أكبر العوائق التي تعرقل التنمية، وبالتالي يعوق التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعيش حوالي خمس البشرية في بلدان تعاني من قدر كبير من العنف والصراع السياسي وانعدام الأمن وهشاشة المجتمع^(١٢). وبلغ مجموع الأشخاص المقتولين من ديارهم ٤ ملايين نسمة في عام ٢٠١١. وهذه الزيادة في عدد اللاجئين قد تسببت فيها إلى حد كبير أعمال العنف التي اندلعت بعد الانتخابات في كوت ديفوار، وأعمال العنف الجارية في الصومال، وانتفاضات الربيع العربي. وتستضيف البلدان النامية أربعة من كل خمسة من اللاجئين الفارين من تلك الحالات.

ثالثا - يتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية نموا يتسم بالاستقرار والإنصاف والشمول

٢٠ - أدت الأزمة الاقتصادية والمالية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والارتفاع المفاجئ في أسعار الأغذية والطاقة إلى حدوث انتكاسة خطيرة في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا يزال الاقتصاد العالمي يكافح للتغلب على آثار الأزمة. ولا يزال النمو بطيئا في البلدان المتقدمة النمو، وهو ما يعرقل أيضا التقدم الاقتصادي في

(١٢) انظر العبء العالمي للعنف المسلح ٢٠١١: مواجهات مميتة، أمانة إعلان جنيف (كامبريدج، المملكة المتحدة، ٢٠١١).

البلدان النامية. وثمة مخاطر كبيرة تهدد الانتعاش الحذر، مما يؤدي إلى عدم اليقين في آفاق توليد فرص العمل^(١٣). ونتيجة لذلك، لا تزال البطالة مرتفعة وأزمة الوظائف العالمية تزداد حدة: فهناك ٢٠٠ مليون شخص عاطل عن العمل في العالم، بينما ثمة ٩٠٠ مليون عامل يرزحون تحت وطأة الفقر وإن كان لديهم عمل بصورة ما. وفي المجموع، فإن واحدا من كل ثلاثة عمال على الصعيد العالمي هو إما عاطل عن العمل تماما أو جزئيا أو يعيش في أسرة يبلغ نصيب الفرد الواحد من الدخل فيها أقل من دولارين في اليوم^(١٤).

٢١ - والعمل هو أحد الجوانب الرئيسية لرفاه الشعوب. وهو ليس المصدر الرئيسي لدخلها فحسب، ولكنه أيضا مصدر للكرامة الإنسانية والشعور بالقيمة الذاتية، ولتحديد العلاقات الاجتماعية وتشكيل الهوية. ووفقا للبنك الدولي، فإن العمل اللائق يتيح قدرا مناسباً من الدخل لتمكين الأسر من تلبية احتياجاتها الأساسية ويعزز التنمية الاجتماعية الأوسع نطاقاً من خلال تعزيز قدرات الأفراد وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية. وبالتالي، فإن تهئية فرص عمل لائقة ومنتجة يمثل العروة الوثقى بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية الشاملة والازدهار المشترك. وتشير التقديرات إلى أنه سيتعين إيجاد ٦٠٠ مليون فرصة عمل على مدى العقد المقبل لمعالجة المتأخرات المتراكمة من البطالة وتوفير فرص عمل للأشخاص حديثي الدخول إلى سوق العمل. ويتأثر بأزمة الوظائف كل من الشباب والفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز^(١٥)، والنساء على وجه الخصوص^(١٤).

٢٢ - واستمرار ارتفاع معدل البطالة هو أمر في صميم الأزمة الاقتصادية الحالية في البلدان المتقدمة النمو. ومعدلات البطالة المفتوحة مرتفعة أيضا في بعض البلدان النامية، ولكن في معظم البلدان النامية غالبا ما تمثل هشاشة ظروف العمل والعمالة الناقصة المشاكل الأكثر

(١٣) انظر الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، تحديث حتى منتصف عام ٢٠١٢، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (نيويورك، ٢٠١٢).

(١٤) انظر الاتجاهات السائدة في العمالة على الصعيد العالمي ٢٠١٢، منظمة العمل الدولية (جنيف، ٢٠١٢).

(١٥) في حين أن ٩ من كل ١٠ أشخاص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية هم في سن العمل، فإن ما يبلغ ٤٠ في المائة من المجيبين على الاستبيان أشاروا إلى فقدانهم للوظائف نتيجة لإصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية. انظر الاجتماع السادس والعشرين لمجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (جنيف، ٢٠١٠)، متاح على الرابط الشبكي التالي:

http://www.unaids.org/en/media/unaids/contentassets/dataimport/pub/agenda/2010/20100504_ngo_repo.rt_final_en.pdf

إلحاحا في سوق العمل^(١٦). ويجد العمال، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، العمالة أساسا في القطاع غير الرسمي والأنشطة المنخفضة الإنتاجية وذات الأجور المنخفضة، وكثيرا ما يفتقرون إلى أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية. وفي عام ٢٠١١، واجه أكثر من ١,٥ بليون شخص في جميع أنحاء العالم ظروفًا هشة للعمل حسب تعريف منظمة العمل الدولية^(١٤). ويشكل هذا العدد ما يقرب من نصف العدد الإجمالي للعمال في العالم (٤٩,١ في المائة).

٢٣ - ومن أجل معالجة العجز في الوظائف وإيجاد ما يكفي من فرص العمل اللائقة والمنتجة لتلبية احتياجات القوة العاملة المتزايدة، لا بد من توسيع نطاق الاقتصادات. ولن يكون النمو الاقتصادي لوحده كافيا. ففي ضوء تغير المناخ والتحديات البيئية الأخرى والتفاوتات الاقتصادية السائدة، ينبغي أن تصبح أنماط النمو مستدامة من حيث استخدام الموارد الطبيعية والمجالات كثيفة العمالة، وأن تسهم كذلك في نمو الإنتاجية بشكل أقوى. وسيطلب إعادة توجيه أنماط النمو أن تستهدف سياسات الاقتصاد الكلي ليس فقط توليد فرص العمل بشكل أكثر صراحة، ولكن أن تكون متسقة أيضا مع التجارة والاستثمار والمالية والصناعة والتنمية الريفية والسياسات الاجتماعية الموجهة نحو إيجاد فرص العمل اللائق للجميع، وزيادة الإنتاجية المستدامة بيئيا.

ألف - النمو الاقتصادي الشامل والعمالة المنتجة

٢٤ - تمثل سياسات الاقتصاد الكلي عنصرا أساسيا من عناصر النمو الاقتصادي الشامل وإيجاد فرص العمل. وتقدم المشاكل الاقتصادية الأخيرة في البلدان المتقدمة دليلا على أهمية استقرار الاقتصاد الكلي والاستجابات المناسبة على صعيد السياسة العامة للصدمات والأزمات.

٢٥ - وينبغي أن تكون الأهداف النهائية للسياسات المتعلقة بتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي هي تحقيق نمو اقتصادي مستقر وتيسير إيجاد فرص العمل. ويؤدي كل من استقرار الأسعار ومستويات الديون الممكن تحملها دورا هاما من خلال التأثير على القرارات الخاصة بالاستثمار. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف المتوسطة الأجل، تحتاج البلدان لحيز سياسي من أجل المرونة في استخدام أدوات الاقتصاد الكلي. وتشمل هذه الأدوات السياسة المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية، ونظام سياسة نقدية يدعم كلا من النمو

(١٦) تُعرف منظمة العمل الدولية العمالة الهشة بأنها عمل الشخص لحسابه الخاص أو لحساب أسرته بشكل غير مدفوع الأجر ويتسم كلاهما في الغالب بظروف عمل صعبة ودخول منخفض (انظر الاتجاهات السائدة في العمالة على الصعيد العالمي، ٢٠١٢).

المستدام واستقرار الأسعار، ونظام سعر صرف يبسر التكيف على صعيد الاقتصاد الكلي وعلى المستوى الهيكلي الذي يدعم إيجاد فرص العمل على نحو مستدام. ويجب أن يكمل هذه السياسات تنظيم للأسواق المالية وإشراف عليها يتسمان بالقوة والحصافة.

٢٦ - وتختلف تفاصيل أي مزيج من هذه السياسات باختلاف البلدان وتحتاج إلى أن تكون مصممة حسب الظروف الوطنية. وسيتطلب التنفيذ الناجح تهيئة بيئة مواتية من السياسات العالمية وتنسيق السياسات الدولية. وتتطلب الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة المزيد من التحفيز المالي القصير الأجل من أجل كسر دورة ارتفاع نسبة البطالة وضعف الطلب الكلي وبطء النمو. ويميل التنوع الاقتصادي الذي يعيد توجيه الإنفاق الحكومي من أجل التغلب على اختناقات البنية التحتية وتعزيز الزراعة المستدامة وتوليد الطاقة، وخاصة في الاقتصادات المعتمدة على الصادرات الرئيسية، إلى إحداث آثار قوية وفورية في العمالة، مع تحسين آفاق النمو الطويل الأجل في نفس الوقت^(١٦). وبصفة خاصة، تقدم الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة، الذي يكون عادة أكثر استخداماً للقوة العاملة الكثيفة من التكنولوجيات الحالية لتوليد الطاقة، فائدة مزدوجة، حيث تضع الاقتصادات على مسار ليس أكثر استدامة فحسب ولكنه غني بفرص العمل أيضاً^(١٧). ويمكن بالتالي لسياسات الاقتصاد الكلي القيام بإسهامات هامة من خلال تسخير التغيير الهيكلي وتحويل الموارد - اليد العاملة ورأس المال معا - نحو أنشطة ذات إنتاجية أعلى وبالتالي ذات إمكانية أكبر لمنح أجور ملائمة. ومع ذلك، فهي ليست كافية. وسيكون لمجموعة متماسكة من السياسات التجارية والاستثمارية والمالية والصناعية والتعليمية والاجتماعية جميعها دور تؤول فيه في تيسير التغيير الهيكلي ووضع الاقتصادات على مسار نمو أكثر استدامة وتوفيراً لفرص العمل.

٢٧ - وغالبا ما يحدث دخول الشركات الخاصة في مجالات عمل جديدة تآزرات إيجابية. إذ تعطي الاستثمارات الأولية في صناعات جديدة ودينامية أمثلة لمباشري أعمال حرة آخرين، وتؤدي إلى تدريب العاملين والخريجين من الشباب، وتبني القدرات التكنولوجية وتحفز الطلب على مدخلات وأنشطة قد لا تكون موجودة محليا بعد. ومع ذلك، لن تتحقق مكاسب عديدة إذا ما تركت كليا تحت رحمة قوى السوق، نظرا لتكاليف البدء في تطوير تكنولوجيات جديدة وغيرها من العوامل، مثل عدم مراعاة الأسواق للتكاليف البيئية. وسيكون للحكومات دور هام تؤول فيه في تعزيز الابتكار ذي الأهمية الاجتماعية. ويمكن أن تقوم بذلك من خلال دعم قطاعات محددة، وتوفير فرص الحصول التفضيلي على التمويل

(١٧) انظر "Green Jobs: Towards Decent Work in a Sustainable, Low-Carbon World"، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (نيروبي، ٢٠٠٨).

والائتمان، وضمان حصص في الأسواق مؤقتا أو الحصول على المدخلات من خلال سياسات تجارية مرنة، وتوفير فرص الحصول على البحوث والتكنولوجيا، وتنفيذ تدابير أخرى مصممة خصيصا لسياقاتها الوطنية الخاصة.

٢٨ - ولئن كانت الخدمات والصناعة التحويلية الحديثة والمتطورة تكنولوجيا تعطي إمكانية نمو واعدة وآفاقا لإيجاد فرص العمل، يجب أن يصاحب الجهود المبذولة لدعم هذين القطاعين الدعم المتواصل للزراعة. إذ يظل القطاع الزراعي المصدر الرئيسي للدخل والغذاء والعمل بالنسبة لغالبية الفقراء في البلدان النامية. وتؤدي الزراعة المنتجة دورا هاما في المرحلة الأولى من التحول الهيكلي. ولا تؤدي زيادة الإنتاجية الزراعية إلى ارتفاع مداخيل المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة فحسب، ولكن بإمكانها أيضا أن توجد فرص العمل وأن ترفع المداخيل المرتبطة بالزراعة أو غير المرتبطة بها في المناطق الريفية نظرا للكثافة العالية في استخدام اليد العاملة في الزراعة، في حين تقلل معالجة المنتجات الزراعية من خسائر ما بعد الحصاد، وبالتالي تعزز الأمن الغذائي. ويعد الدعم العام لتيسير الزيادة في الإنتاجية أمرا بالغ الأهمية، بما في ذلك الاستثمارات في البنية التحتية الريفية والعلوم الزراعية والتكنولوجيا والابتكار والتعليم والخدمات الإرشادية، وكذلك زيادة فرص الحصول على الائتمان والخدمات المالية، والمدخلات، والتأمين، والوصول إلى الأسواق، والحصول على الأراضي وحقوق الملكية المضمونة، وخاصة بالنسبة للنساء والفئات الضعيفة من السكان.

باء - إيجاد فرص عمل لائقة ومنتجة: الاستثمار في المهارات والحماية الاجتماعية

٢٩ - يمكن لكل من الاستثمارات في تنمية مهارات القوة العاملة، ونظم الحد الأدنى للأجور وقوانين حماية العمالة أن تساهم في توفير شروط العمل اللائق وتشجيع تنمية اجتماعية أوسع نطاقا. ويُنظر أحيانا إلى الحد الأدنى للأجور وقوانين حماية العمالة على أنهما تُدخل الجمود إلى أسواق العمل وتتسبب في انخفاض مستويات العمالة في القطاع الرسمي. ومع ذلك، تُظهر البحوث أن الأنظمة التي تهدف إلى حماية حقوق العمل توفر فائدة اجتماعية ملموسة - انخفاض عدم المساواة - دون إحداث أي خسارة كبيرة من حيث الإنتاج والعمالة^(١٨). وتعتمد حركة اليد العاملة - بين المناطق الريفية والحضرية، وبين القطاعات والصناعات وبين القطاعين الرسمي وغير الرسمي - أكثر على عناصر تمكينية مثل التعليم الجيد والمهارات والمعارف والبنية التحتية ونظم النقل، والسكن الميسور التكلفة، والأنظمة المناسبة، وإمكانية الحصول على رأس المال. وتعتبر الصحة، والتغذية، والتعليم

(١٨) انظر "Labour market institutions around the world", Richard B. Freeman (Cambridge, United Kingdom, 2007).

الأساسي أسسا هامة لإنشاء قوة عاملة منتجة. ومن أجل زيادة إمكانية التنقل في أسواق العمل وفرص العمل اللائق، تحتاج البلدان إلى إعطاء الأولوية للتدابير التي تعزز تلك العوامل التمكينية.

٣٠ - ويفتقد العاملون في القطاع غير الرسمي، بمن فيهم العاملون لحسابهم الخاص، الوصول إلى شبكات الأمان وغيرها من أشكال الحماية الاجتماعية ويعملون في ظل ظروف لا تفي بالمعايير الدولية للعمل. وهم معرضون بشدة للصدمات الاقتصادية والأخرى المرتبطة بالطقس، ويمكن لأي خسارة في الدخل أن تؤدي إلى خسارة في الأصول مع حدوث آثار سلبية على المدى الأطول. ويعتبر دمج عمال القطاع غير الرسمي في نظم تغطية اجتماعية شاملة ومستدامة ماليا أمرا بالغ الأهمية من أجل تجنب وقوع خسائر على المدى الطويل في التنمية البشرية نتيجة لوقوع صدمات على المدى القصير. ويمكن توفير هذه الحماية الاجتماعية بفعالية من خلال مجموعات برامج تضمن حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتوفير الدخل والتحويلات العينية للعمال الضعفاء، واستحقاقات البطالة والعجز، والمعاشات التقاعدية المدعومة الممنوحة للمسنين، وحصول الجميع على الرعاية الصحية الإنجابية وغيرها من الرعاية الصحية الأساسية. وتُكمل نظم الحماية الاجتماعية الشاملة، كما يجري الترويج لها في مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، البرامج التي تعزز التنمية الاقتصادية الشاملة وتميل إلى دعم الحراك الاجتماعي. ومن الأهمية بمكان أن تكون متاحة للناس في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي إذا ما أريد تجنب اعتماد نهج من مستويين. ودمج النظام الصحي الموحد في البرازيل، الذي أنشئ في عام ١٩٨٩، بنجاح نظامين سابقين من أجل استفادة جميع المواطنين من الفوائد الصحية على قدم المساواة، بمن فيهم معظم من يعملون في القطاع غير الرسمي.

٣١ - ودفع النطاق الهائل لتحدي العمالة بعض الحكومات إلى وضع برامج عمالة عامة، تقدم النقد والمواد الغذائية أو غيرها من التحويلات العينية لغير القادرين على العثور على أي شكل من أشكال العمالة. وهي تسمح أيضا بتقديم الخدمات على وجه التحديد للفئات المحرومة التي قد يكون من الصعب الوصول إليها عن طريق تدابير السياسة العامة الأخرى^(١٩). وبالإضافة إلى ذلك، تقدم برامج الأشغال العامة الحماية الاجتماعية في أوقات الأزمات الاقتصادية. وهي تشمل في كثير من الأحيان بناء البنية التحتية وغيرها من الأصول المجتمعية المنتجة التي يمكن أن تعزز القدرة الإنتاجية وأن تتيح فرصا أفضل للاستثمار والعمالة. ويتم حاليا تنفيذ هذه البرامج في العديد من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب

(١٩) انظر E/2012/33.

الصحراء الكبرى، ولكنها تستخدم أيضا لمعالجة آثار الصدمات المناخية في جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية.

٣٢ - وتعطي البرامج الدائمة أثرا أكثر استدامة في بيئة تتسم بالبطالة المزمنة أو العمالة الناقصة. ففي برامج ضمان العمالة، تؤدي الحكومات دور الملاذ الأخير لإيجاد فرص العمل، حيث تضمن فرص العمل والدخل لعدد أدنى من الأيام في السنة. ويعد القانون الوطني لضمان العمالة في المناطق الريفية في الهند المثال الأبرز في هذا الصدد؛ إذ يضمن لكل أسرة معيشية ما أقصاه ١٠٠ يوم عمل سنويا يؤدي عنها الحد الأدنى للأجور. وتفيد حكومة جنوب أفريقيا أن برنامجها الموسع للأشغال العامة، النافذ منذ عام ٢٠٠٤، يوفر العمالة القصيرة الأجل لمدة متوسطها ١٠٠ يوم، وأنه جرى توسيع نطاقه على نحو متواصل منذ إنشائه. ويهدف البرنامج إلى إيجاد أكثر من ١,٥ مليون فرصة عمل سنويا بحلول عام ٢٠١٤.

٣٣ - وتتطلب هذه البرامج التي تقلل من الفقر وتساعد العمال على الانتقال إلى أشكال عمالة أكثر استقرارا، تقييما دقيقا للسياق المحلي كي يتيسر تعديل تصميمها من أجل تلبية احتياجات محددة.

جيم - تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وإيجاد فرص العمل

٣٤ - تميل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى أن تكون قوة دافعة رئيسية للنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وتوفير أسباب المعيشة في معظم البلدان النامية، ولكنها تواجه عددا من التحديات التي تقوض قدرتها التنافسية واستدامتها. ويتسبب عدم وجود بنية تحتية مادية وغير مادية في كثير من البلدان النامية في حرمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على نحو كبير من المزايا وقد يحد من استفادتها من التصدير ومن إمكانية وصولها إلى الأسواق المحلية أيضا، ومن روابطها مع شركات أكبر واندماجها في شبكات الإنتاج الدولية. ويكون التسجيل الرسمي في كثير من الأحيان باهظ التكاليف، وغالبا ما تخضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لاستغلال الموظفين العموميين لمناصبهم خدمة لمنافعهم الشخصية. ولا تستوفي هذه المؤسسات، في غياب أصول يمكن أن تكون بمثابة ضمانات، شروط الإقراض المطلوبة من معظم البنوك، في حين لا تقدم عادة مؤسسات التمويل البالغ الصغر قروضا من الحجم المطلوب. ومن حيث الجوانب المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة، يفتقد العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم أيضا المهارات الإدارية والدراية بالأعمال التجارية من أجل الإقدام على الابتكار. وعادة ما يؤدي توسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم،

في غياب الابتكار وعندما يحدث التركيز في الأسواق الموجودة، إلى إغراق الأسواق، وبالتالي إلى تقليل هوامش الربح وآفاق العمالة.

٣٥ - ولذلك، إذا أريد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن توفر أسباب المعيشة الكريمة، يجب على الحكومات وضع مجموعة تدابير دعم متماسكة تستجيب لاحتياجاتها الخاصة، وتوفر فرص الحصول على المدخلات والائتمان والوصول إلى الأسواق، وكذلك معالجة القيود على مستوى العرض من خلال التدريب على المهارات. ولا بد من إدخال تحسينات على البنية التحتية لضمان إمداد بالطاقة موثوق وثابت، وروابط وطرق نقل فعالة، والحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى المستوى الكلي، هناك حاجة إلى وضع إطار سياسة عامة اقتصادية قوي وثابت يشجع أيضا الابتكار والنمو، ويقلل في نفس الوقت من التقلبات وعدم اليقين ويسر الحصول على التمويل الخاص. ويمكن تحسين فرص الحصول على الائتمان كذلك من خلال تقديم المؤسسات المالية العامة القروض بشكل مباشر وتوفير الضمانات لأنواع معينة من القروض ومصادر تمويل مشتركة من القطاعين العام والخاص^(٢٠).

٣٦ - ويمكن أن تيسر الحكومات الوصول إلى الأسواق من خلال تخصيص نسبة دنيا من المناقصات الحكومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال عدم فرض شرط حجم أدنى على المؤسسات التي تقدم عطاءات من أجل المشاريع، والاستعانة بالنشطة بخدمات المؤسسات من أجل المشاريع أو لتكون مشاركة في مشاريع أكبر. ويمكن أن يمثل بناء مجموعات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تنشط في مجال معين خطوة مفيدة نحو تمكينها.

٣٧ - وبالإمكان توفير برامج المهارات والتدريب المهمة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال توسيع المناهج التعليمية الوطنية لتشمل التدريب المهني والتدريب في مجال الأعمال التجارية من خلال تعزيز الفرص، خصوصا بالنسبة لأولئك العاملين في القطاع غير الرسمي، للحصول على التدريب المهني^(٢١)، ومن خلال إشراك المؤسسات ومباشري الأعمال الحرة على نحو أكثر انتظاما في الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

(٢٠) انظر "Small and medium enterprises (SMEs) as drivers of productive capacity and job creation in Africa: regional preparatory meeting for Africa" (أديس أبابا، ٢٠١٢).

(٢١) انظر "Promoting productive capacity, employment and decent work in Asia and the Pacific: a regional approach to sustained, inclusive and equitable growth and achieving the MDGs" (البيان، ٢٠١١).

دال - بطالة الشباب مسألة محورية في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي

٣٨ - بلغت بطالة الشباب في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية مستوى مرتفعا جديدا في عام ٢٠١١، حيث كان نحو ٧٥ مليونا من الشباب بين صفوف العاطلين عن العمل. ولا تُظهر الإسقاطات لعام ٢٠١٢ أي تحسن^(٢٢)، ويوجد في بلدان كثيرة عدد متزايد من الشباب الذين لا ينتظمون في الدراسة ولا يعملون. وإذا أصبح الشباب يتلقون تعليما أفضل من ذي قبل، فهُم يواجهون صعوبات في الحصول على العمل الكريم، وهو ما يترك لدى الكثير منهم شعورا بالإحباط والخيبة إزاء آفاق العمالة المتاحة لهم. وتترتب على بطالة الشباب آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة وطويلة الأجل، إذ تُخفِض القدرة على الكسب وإمكانيات النمو طيلة العمر وتهدد التماسك الاجتماعي.

٣٩ - وتتطلب معالجة بطالة الشباب نمو اقتصاديا أسرع وأكثر استقرارا في القطاعات التي تنطوي على إمكانية استيعاب العمال الشباب. وفي ذات الوقت، يلزم أن تكفل الحكومات حيازة الشباب مهارات كافية عندما يدخلون سوق العمل. وبسبب التنافر بين طلبات سوق العمل والمناهج التعليمية، التي كثيرا ما تفتقر إلى التدريب المهني والتعليم الذي يعزز المهارات، يشكل الانتقال من المدرسة إلى ميدان العمل تحديا أمام الشبان والشابات. ويلزم أن توفر المناهج الدراسية المهارات التي يُقدَّر أرباب العمل قيمتها، ومن المهم ألا ترسِّخ تلك المناهج التمييزات الجنسانية، بل أن تمكِّن الشبان والشابات من اختيار مسارات مهنية غير تقليدية. وقد أثبتت التدريبات الداخلية المدفوعة الأجر والبرامج المشتركة بين القطاعين العام والخاص الرامية إلى تنشيط عمالة الشباب أهميتها في الحد من الحواجز التي يواجهها العمال الشباب، والتي كثيرا ما تشمل المواقف السلبية من جانب أرباب العمل.

٤٠ - وينبغي أن توفر السياسات التعليمية للشباب فرصا عملية وملائمة للتدريب أثناء العمل، وأن تقدم لهم معلومات عن سوق العمل ومساعدة في العثور على وظيفة. وتستلزم مثل هذه السياسات تعاوننا وثيقا بين الحكومات والقطاع الخاص ونقابات العمال. ويجب على الحكومات المحلية أن تتعاون مع الحكومات الوطنية في وضع سياسات وتعبئة موارد تدعم مبادرات التنمية الاقتصادية المحلية التي تركز بقوة على الشباب، وتقدم حوافز إلى القطاع الخاص لتوظيفهم.

(٢٢) انظر اتجاهات العمالة العالمية للشباب في ٢٠١٢، منظمة العمل الدولية (جنيف، ٢٠١٢).

رابعا - الأداء المتعلق بالشراكة العالمية من أجل التنمية^(٢٣)

٤١ - يحدد الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية التزامات ترمي إلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، وذلك لغرض دعم جهود التنمية الوطنية في خمسة مجالات ذات أولوية وهي: المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وإقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز؛ وتخفيف عبء ديون البلدان النامية؛ وكفالة إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة؛ وضمان توافر تكنولوجيات جديدة بتعاون مع القطاع الخاص.

٤٢ - وتحدث الأزمة الطويلة الأمد الحالية أثرا سلبيا على المساعدة الإنمائية الرسمية التي انخفضت في عام ٢٠١١ بما يقارب ٣ في المائة عن الذروة التي بلغت في عام ٢٠١٠. وبلغت المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ما مجموعه ١٣٣,٥ بليون دولار في عام ٢٠١١، وهو ما يعادل ٠,٣١ في المائة من مجموع الدخل القومي الإجمالي لهذه الدول. وسيتعين أن تصل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ما يفوق ضعف ذلك من أجل بلوغ هدف الأمم المتحدة المحدد بنسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة. وينبغي أن يفي جميع المانحين بالتزامهم بالزيادة في المعونة، ويتقدم خطط إنفاق متعددة السنوات، وزيادة فعالية المعونة.

٤٣ - وبعد ١١ سنة من المفاوضات، لا تزال جولة الدوحة في طريق مسدود. ويتسم إنهاء جولة الدوحة بأهمية حاسمة في معالجة الاختلالات الهيكلية في النظام التجاري العالمي، وتُحث البلدان على زيادة الجهود الرامية إلى إنهاء المفاوضات. وفي حين ما زالت الأزمة الاقتصادية والمالية المتواصلة تبطئ وتيرة التجارة العالمية، انتعشت صادرات البلدان النامية خلال هذه الأزمة بقوة أكبر من صادرات البلدان المتقدمة النمو. ومع ذلك، تواجه أقل البلدان نموا صعوبات مستمرة في توسيع نطاق تجارتها نظرا لتباطؤ التقدم المحرز في كسب إمكانية الوصول إلى الأسواق في البلدان المتقدمة النمو دون قيود جمركية أو حصص مخصصة. ولم يُنفذ بعد بشكل كامل إعلان هونغ كونغ لعام ٢٠٠٥ الذي يهدف إلى إتاحة مثل هذا الوصول لكل منتجات أقل البلدان نموا، ولا قواعد المنشأ المبسطة. وهناك ضرورة ملحة لإزالة جميع تدابير تقييد التجارة التي أُتخذت منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية، لأن تلك التدابير أثرت في ما يقارب ٣ في المائة من التجارة العالمية. وتزيد مثل هذه القيود المفروضة على التجارة في الحد من آفاق النمو ومن إيجاد فرص العمل في البلدان النامية. وفي نفس

(٢٣) يستند هذا الفرع إلى المعلومات المقدمة من فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

الوقت، يلزم تقوية القدرات التجارية في البلدان النامية، بوسائل منها تعزيز مبادرة المعونة لصالح التجارة، مع ضمان أنها تشمل المبادئ الرئيسية المتمثلة في فعالية المعونة، ودعم البلدان في دمج استراتيجيات تجارية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية العامة.

٤٤ - وسيتم قريباً ضم مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي تتيح تخفيف عبء الديون عن عدد مختار من البلدان. وبحلول أيار/مايو ٢٠١٢، بلغ ٣٦ بلداً من أصل ٣٩ بلداً مشاركا "نقطة أخذ القرار" في إطار هذه المبادرة، وبلغ ٣٢ بلداً منها "نقطة الإكمال". غير أنه في الوقت ذاته، يظل قرابة ٢٠ بلداً من البلدان النامية تعاني من شدة الديون أو تتعرض لمخاطرها الكبيرة، وشهد متوسط نسبة خدمة الدين إلى الصادرات في البلدان النامية في عام ٢٠١١ زيادة طفيفة، حيث بلغ ٢٦,٤ في المائة. وترجع هذه الزيادة الطفيفة بصورة رئيسية إلى البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، في حين هناك علامات تدل على تجدد مواطن الضعف متجدد في بعض البلدان المنخفضة الدخل. ومن ثم ينبغي لخيارات تعزيز الهيكل الدولي لتخفيف الديون أن تُستكشف على الصعيد العالمي. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد عدد من خيارات السياسات على تخفيف تأثير أعباء الديون الخارجية المرتفعة. وعلى الصعيد الوطني، يشمل ذلك تعزيز قدرات إدارة الديون، التي ستمكن من تحسين تحليلات القدرة على تحملها. أما على الصعيد العالمي، فيلزم تخفيف تأثير المنازعات القضائية التي أثارها الدائنون الذين لا يشاركون في الهياكل الدولية، وينبغي البدء في نقاش حول مبادئ مقترحة للإقراض والاقتراض. بمسؤولية، إضافة إلى نقاش حول وضع مبادئ توجيهية بشأن الديون الخارجية وحقوق الإنسان.

٤٥ - وسيساعد تحسين إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة على الإسراع في التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة. ولا يقوم بتخزين الأدوية الأساسية سوى ٥١,٨ في المائة من المرافق الصحية التابعة للقطاع العام في البلدان النامية، و ٦٨,٥ في المائة فقط من المرافق الصحية التابعة للقطاع الخاص في تلك البلدان، في حين يفوق متوسط أسعار الأدوية في القطاع العام الأسعار المرجعية الدولية بـ ٢,٦ مرة، وبـ ٥ مرات في القطاع الخاص. وتحتاج حكومات البلدان النامية إلى المساعدة على زيادة توافر الأدوية الأساسية من خلال القطاع العام، وبخاصة في حالات طوارئ الصحة العمومية، وذلك من أجل كفاءة إمكانية الحصول عليها بأسعار معقولة للمحتاجين.

٤٦ - وينبغي السعي إلى توسيع نطاق استخدام الأحكام المتصلة بالتجارة المبيّنة في الأنظمة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية، إضافة إلى استخدام أكبر لآليات مبتكرة لخفض التكاليف وزيادة إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية في البلدان المنخفضة الدخل

والبلدان المتوسطة الدخل، وذلك كجزء من الجهود العالمية المبذولة في هذا المجال^(٢٤). ويلزم أن يستكمل تخفيض تكاليف الأدوية بتعزيز النظم الصحية في البلدان النامية وزيادة الإنتاج المحلي من الأدوية الجنيسة وتحسين القدرات التنظيمية لأجل ضمان سلامة الأدوية ونجاعتها وجودتها. وينبغي بذل مزيد من الجهد لتقديم حوافز كافية للبحث والتطوير في مجال الأدوية الجديدة، وخاصة ما تتطلبه الأمراض المهملة.

٤٧ - وفي حين يتواصل توسع نطاق الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة على الصعيد العالمي، وبخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تظل الفجوة الرقمية العالمية فجوة هائلة. ويفتقر غالبية الناس الذين يعيشون في أقل البلدان نمواً إلى خدمة الإنترنت. أما بالنسبة للعديد من سكان البلدان النامية، فكثيراً ما تكون الوصلات النقالة ذات النطاق العريض هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى الإنترنت، وتكون تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتفعة أكثر، خاصة في أفريقيا. ولا زالت هناك حاجة إلى تسريع الجهود الرامية إلى الزيادة في إتاحة الوصول إلى شبكة الإنترنت والقدرة على تحمل تكاليفها، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص. وتشمل الخطوات في اتجاه هذا الهدف اعتماد سياسات وطنية بشأن الوصلات ذات النطاق العريض، والزيادة في الهياكل الأساسية، وتوسيع الموصولية من أجل إتاحة الوصول للجميع. وهناك حاجة إلى تكنولوجيات مراعية للبيئة وتكنولوجيات لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها، وخفض مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على تحملها. وفي ضوء هذه الخلفية، تُحث الحكومات على تفعيل "صندوق المناخ الأخضر" بصورة تامة وتزويده برؤوس الأموال، وعلى دعم التنفيذ الفعلي "لآلية التكنولوجيا". ويلزم إنجاز مزيد من العمل من أجل بناء القدرة على الابتكار والقدرة الاستيعابية لدى البلدان النامية لتيسير نقل هذه التكنولوجيات وتكييفها ونشرها.

٤٨ - وخلال السنوات الثلاث المتبقية قبل حلول الموعد النهائي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، سيلزم القيام بتدخلات محددة إضافية في البلدان النامية من أجل تسريع التقدم في مختلف أبعاد تلك الأهداف، لكن الوفاء بالوعد الذي قدمته الأهداف لن يتحقق دون هئية بيئة عالمية ملائمة. وإن سد الفجوة في تحقيق تدفقات مستقرة وفعالة للمساعدة الإنمائية الرسمية؛ وإحراز تقدم أسرع نحو إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيّد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز؛ وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة؛ وإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة وفقاً للالتزامات الصريحة التي

(٢٤) تشمل الآليات المبتكرة مبادرة تجميع براءات اختراع الأدوية والمنح الطوعي للتراخيص من جانب شركات الأدوية.

تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو في إطار الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، كلها مكونات أساسية لتحقيق تلك الأهداف.

خامسا - خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٤٩ - من المسلّم به أن هناك حاجة للبدء في التفكير بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، استناداً إلى الخبرة المكتسبة في ما يتعلق بإطار الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد أطلق بعض الدول الأعضاء مبادرات وطنية لكي تسترشد بها المناقشات التي جرت بشأن هذا الموضوع، والتي شهدت مشاركة عدد من منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم. وتنشط المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث الأخرى بصورة خاصة في هذا المجال، ويشارك القطاع الخاص أيضاً.

ألف - مجالات التركيز الناشئة في المناقشات بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٥٠ - في المناقشات التي جرت حتى الآن، برزت أربعة مجالات عامة للتركيز وهي: العملية التشارورية لصياغة خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ المواضيع الفنية التي يتعين النظر فيها؛ شكل الخطة أو تصميمها؛ ورصد التقدم المحرز والمساءلة عن النتائج.

٥١ - وهناك توافق في الآراء بشأن ضرورة إجراء عملية تشاورية مفتوحة وشاملة، تقودها الدول الأعضاء ويشارك فيها جميع أصحاب المصلحة، وكذلك ضرورة دعم قدرة أقل البلدان نمواً والفئات الفقيرة أو المهمشة على المشاركة فيها. وجرى التشديد أيضاً على أهمية العمليات الحكومية الدولية التي تسترشد بها المناقشات. ووُجّه اهتمام خاص لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، كما ترد مناقشته أدناه.

٥٢ - وفي ما يتعلق بالمواضيع الفنية، أعرب عن الدعم لخطة للأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تستند إلى إطار الأهداف الإنمائية للألفية وتبقي التركيز على التنمية البشرية، مع التصدي للتحديات الناشئة. إلا أنه يجري التشديد أيضاً على ضرورة عدم تحميل هذه الخطة أكثر مما ينبغي.

٥٣ - ويعتبر هذا التركيز وهذا الشكل أيضاً بالغى الأهمية لمعالجة المسائل المتعلقة بالرصد والمساءلة. ويجري حالياً مناقشة مختلف السبل الكفيلة بقياس التقدم المحرز، بما في ذلك سبل معالجة أوجه عدم المساواة، وذلك بصورة جزئية عن طريق استخدام أكثر فعالية للبيانات المصنفة.

باء - العمليات الجارية والمشاورات الوطنية والإقليمية والعالمية الشاملة

٥٤ - بوسع الأمم المتحدة، بحكم دورها التنظيمي العالمي، أن تستضيف جماعات مختلفة من أصحاب المصلحة الذين بوسعهم الإسهام في خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أنشأ الأمين العام فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك لدعم العملية التشاورية، وتنسيق الأعمال التحضيرية على نطاق المنظومة، وتحديد رؤية وخريطة طريق ممكنة على نطاق المنظومة لدعم المداولات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويضم فريق العمل الذي باشر مهامه في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ والذي يقوده كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نحو ٦٠ وكالة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وقدم الفريق تقريره الأول إلى الأمين العام في حزيران/يونيه ٢٠١٢^(٢٥).

٥٥ - ويتضمن التقرير المنوه عنه الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لفريق العمل في ما يتعلق برؤية جديدة للتنمية تهدف إلى إحداث تحولات حقيقية، والمعالم الممكنة لهذه الخطة والخيارات المتاحة للمضي قدماً في العملية التشاورية، بما في ذلك السبل الكفيلة بالاستماع لأصوات مختلف الجهات صاحبة المصلحة. وتقدم تلك التوصيات في ضوء تحليل مواطن القوة والضعف لإطار الأهداف الإنمائية للألفية وتقييم الدروس المستفادة من أجل خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك تحديد التحديات العالمية الملحة الناشئة والقائمة التي يجب أخذها في الاعتبار.

٥٦ - وعلى النحو المشار إليه في التقرير، يمكن لإعلان الألفية أن يشكل منطلقاً للمناقشات حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، نظراً إلى أن القيم والمبادئ التي يعبر عنها تكنسب أهمية اليوم مثلما كانت في عام ٢٠٠٠^(٢٦). وينبغي أن تستند الخطة أيضاً إلى الخبرة المكتسبة في ما يتعلق بإطار الأهداف الإنمائية للألفية والاعتراف بميزة الحفاظ على شكل ملهم وموجز وسهل الصياغة^(٢٧).

(٢٥) تحقيق المستقبل الذي نبتغيه للجميع: تقرير مقدم إلى الأمين العام، فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ (نيويورك، ٢٠١٢).

(٢٦) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٢٧) للاطلاع على تحليل متعمق، انظر استعراض إسهامات برنامج الأهداف الإنمائية للألفية في مجال تعزيز التنمية: الدروس المستفادة من أجل خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ (نيويورك، ٢٠١٢).

٥٧ - وبالإضافة إلى المحافظة على تركيز واضح على التنمية البشرية، سيتعين على خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تتصدى للتحديات الناشئة أو الملحة الأخرى. ويحلل تقرير فريق العمل طائفة من التحديات، بدءاً من تزايد المساحة البيئية المقترنة بتعاظم مخاطر الكوارث وصولاً إلى تنامي أوجه عدم المساواة، واستمرار النزاعات العنيفة، وسرعة التحولات الديمغرافية، وسرعة الحضرة وتواصل تدفقات المهاجرين. وهناك أيضاً الفجوة المعرفية القائمة بين البلدان وداخلها وأوجه القصور في مجالي الحوكمة والمساءلة على مختلف المستويات التي تستلزم تعزيز الامتثال لسيادة القانون. ومن التحديات الأخرى التي تكتسب أهمية بالغة أيضاً الأمن في مجالي الغذاء والتغذية؛ المياه والمرافق الصحية؛ الطاقة؛ والاستفادة من الخدمات الصحية الجيدة النوعية (بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية)، والتعليم والتدريب المهني^(٢٨).

٥٨ - ليس بوسع العالم أن يستمر على هذا المنوال. ولا بد من إعداد خطة يكون الغرض منها إحداث تحولات حقيقية تفضي إلى بناء مستقبل مشترك وآمن ومستدام للجميع. ويحدد تقرير فريق العمل الرؤية التي تنطوي عليها خطة من هذا القبيل، والتي تسترشد، بالمبادئ الأساسية الثلاثة لحقوق الإنسان والمساواة والاستدامة. ويقترح التقرير أربعة أبعاد رئيسية مترابطة بوسعها أن تشكل الأساس لتحديد الأهداف والغايات، وهذه الأبعاد هي التالية:

- (أ) التنمية الاجتماعية للجميع؛
- (ب) الاستدامة البيئية؛
- (ج) التنمية الاقتصادية للجميع؛
- (د) السلام والأمن.

وينبغي أن توجه المبادئ والأهداف الخيارات في مجال السياسات على مختلف المستويات بدون أن تصبح إلزامية، وأن تعترف في الوقت نفسه بالاختلافات في الظروف الأولية. ولدعم تنفيذ الخطة، سوف يتعين تعزيز الشراكة العالمية لأغراض التنمية باعتبارها مسؤولية تتشارك فيها جميع البلدان وينخرط فيها جميع أصحاب المصلحة من خلال إطار للمساءلة محدد تحديداً جيداً.

٥٩ - والغرض من تقرير فريق العمل الذي أصبح متاحاً للجمهور أن يشكل أداة مرجعية لإجراء مزيد من المشاورات الواسعة النطاق والشاملة في السنوات المقبلة بشأن خطة الأمم

(٢٨) أعد أعضاء فريق عمل منظومة الأمم المتحدة أوراق مناقشة عن التحديات الناشئة؛ انظر <http://www.un.org/millenniumgoals/beyond2015.shtml#Resources>

المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيوفر التقرير أيضاً المعلومات اللازمة لعمل فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى الذي أطلقه الأمين العام في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، بغرض تقديم المزيد من الدعم للعملية التشارورية.

٦٠ - وأطلقت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مشروعاً تكميلياً لدعم إجراء مشاورات مفتوحة وشاملة بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجري التخطيط لإجراء مشاورات وطنية ترمي إلى إشراك أصحاب المصلحة في نحو ٥٠ بلداً نامياً في عام ٢٠١٢ وحتى منتصف عام ٢٠١٣، والتي يتعين استكمالها باجتماعات مواضيعية عالمية وإقليمية وكذلك بوسائط التواصل الاجتماعي وأشكال التواصل الأخرى.

جيم - سبل المضي قدماً

٦١ - تضمنت الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠، بما في ذلك الولاية للشروع في التفكير بشأن كيفية النهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أيضاً طلباً إلى رئيس الجمعية العامة لتنظيم مناسبة خاصة لمتابعة ذلك الاجتماع العام خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة التي ستبدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وهذه المناسبة الخاصة التي ينبغي أن تولي اهتماماً خاصاً للتعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أثناء المرحلة الأخيرة المفضية لعام ٢٠١٥، تعتبر كذلك معلماً رئيسياً في المداولات المتعلقة بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبهذه الصفة، يمكن استخدامها بمثابة الأساس في رسم خريطة طريق محتملة نحو صياغة الخطة، وذلك باتباع نهج قائم على مرحلتين.

نهج قائم على مرحلتين

٦٢ - سوف تشمل المرحلة الأولى التي تبدأ من الآن وحتى حلول خريف عام ٢٠١٣، مناقشة واسعة النطاق بشأن مقصد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ونطاقها، وتستفيد إلى حد كبير من إجراء عملية تشاورية مفتوحة وشاملة وشفافة تُقدّم فيها إسهامات من طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. وسوف توفر المشاورات أساساً متيناً للمرحلة الثانية التي تمتد من خريف عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٥ وتشمل تكثيف الجهود لتحقيق توافق في الآراء على الصعيد الحكومي الدولي في ما يتعلق بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسوف تؤدي المفاوضات أثناء هذه المرحلة إلى تحديد الأهداف والغايات العملية، مع الحفاظ على انفتاح العملية وشموليتها.

٦٣ - ويمكن لهذه المناسبة الخاصة أن تؤدي دوراً هاماً في توفير الأساس لاتخاذ القرارات لاحقاً بشأن خصائص خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومضمونها. ويمكن لهذه المناسبة أن تشمل مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، بهدف إتاحة محفل للحوار التفاعلي بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن المعالم العامة لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد يكون الهدف الآخر من هذه المناسبة إطلاق دعوة وخريطة طريق لعقد اجتماع عام رفيع المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠١٥ بغرض التوصل إلى اتفاق حول هذه الخطة.

٦٤ - وخلال المرحلة الثانية، التي ينضج فيها توافق في الآراء بشأن شكل الخطة ومضمونها، يمكن بدء الأعمال التحضيرية على مختلف المستويات بشأن نظم الرصد والتقييم، وآليات المساءلة، وتعبئة الموارد لدعم تنفيذ الخطة. وقد يشكل ذلك أيضاً فرصة لبدء العمل على تحديد نهج متسق لمنظومة الأمم المتحدة إزاء دعم تنفيذ الخطة.

٦٥ - ويمكن تكليف فريق من الخبراء مشترك بين الوكالات، بتوجيه من اللجنة الإحصائية، بوضع المؤشرات، بما في ذلك اختيار المنهجيات والمؤشرات، وإسداء المشورة في ما يتعلق بالجوانب التقنية لعملية تحديد الغايات على حد سواء، كما حصل في حالة إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

الصلات مع العمليات الحكومية الدولية الأخرى، بما في ذلك متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٦٦ - ينبغي إيلاء اهتمام خاص لكفالة استفادة المناقشات بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لا سيما في ما يتعلق بالمجالات ذات الأولوية، من العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة^(٢٩). فعلى سبيل المثال، سوف يوفر مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتريري، ومنتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٤، والتقارير المقدم إلى الجمعية العامة عن استراتيجية تمويل التنمية المستدامة، الفرص لقيام أصحاب المصلحة المتعددين، بصفة خاصة، بإجراء مناقشة عن إعادة تشكيل الشراكة العالمية لأغراض التنمية من أجل دعم تنفيذ الخطة العالمية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٧ - وفي الأسابيع التالية، ينبغي التركيز على تحديد الطريقة التي ينبغي أن تسترشد بها المناقشات بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة

(٢٩) يمكن العثور على قائمة توضيحية بهذه العمليات في تحقيق المستقبل الذي نبغيه للجميع: تقرير مقدم إلى الأمين العام (نيويورك، ٢٠١٢)، المرفق ٣.

للتنمية المستدامة^(٣٠) والروابط القائمة بين متابعة المؤتمر وعملية ما بعد عام ٢٠١٥. وسوف يلي ذلك الحاجة المشتركة على نطاق واسع للسعي إلى وضع خطة عالمية وموحدة للتنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، يكون محورها التنمية المستدامة.

٦٨ - وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وافقت الدول الأعضاء على إطلاق عملية حكومية دولية شاملة ترمي إلى تحديد مجموعة من أهداف التنمية المستدامة التي ينبغي أن "تدمج بطريقة متوازنة جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والصلات القائمة في ما بينها" و "ينبغي أن تتسق الأهداف مع خطة الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ وأن تدمج فيها"^(٣١). وبناءً على الخبرات المكتسبة من إطار الأهداف الإنمائية للألفية، اتفقت الدول الأعضاء على أن تكون أهداف التنمية المستدامة "ذات توجه عملي، وموضوعة بصيغة موجزة يسهل التعريف بها، ومحدودة العدد، وطموحة، وذات طابع عالمي، وقابلة للتطبيق الشامل في جميع البلدان مع مراعاة الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة، واحترام السياسات والأولويات الوطنية"^(٣٢). وقررت الدول الأعضاء أيضاً إنشاء فريق عامل مفتوح يتألف من ٣٠ ممثلاً للدول الأعضاء بحلول موعد افتتاح الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، وذلك بهدف إعداد مقترح عن أهداف التنمية المستدامة لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

٦٩ - ويمكن تحقيق تطابق العمليتين الذي يرمي إلى تحديد أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال توجيهات الجمعية العامة ومقرراتها. ولهذا الغاية، يمكن أن تنظر الجمعية العامة في استخدام المناسبة الخاصة التي ستعقد في الربع الثالث من عام ٢٠١٣ لوضع العمليتين على سكة مشتركة، بغرض تقرير ما يتعلق بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

٧٠ - ولدعم تطابق عملية تحديد أهداف التنمية المستدامة وعملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يمكن للدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة الآخرين اتخاذ التدابير المحددة التالية:

(أ) ينبغي أن تساعد المشاورات الإقليمية والوطنية والمواضيعية بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على بناء الجسور بين المناقشات بشأن أهداف التنمية

(٣٠) انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦.

(٣١) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، الفقرة ٢٤٦.

(٣٢) المرجع نفسه، الفقرة ٢٤٧.

المستدامة والمناقشات بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ستكون أهداف التنمية المستدامة جزءاً لا يتجزأ منها؛

(ب) سوف توفر المشاورات المتزامنة بشأن أهداف التنمية المستدامة وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إسهامات هامة من أصحاب المصلحة والخبراء لعمل الفريق الحكومي الدولي العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة، على النحو المحدد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

(ج) ينبغي بذل جهود إضافية لكفالة التشجيع على مواصلة بناء الجسور بين العملية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وعملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك من خلال الأعمال التحضيرية والمشاورات التمهيديّة للمناسبة الخاصة التي سيعقدها رئيس الجمعية العامة في عام ٢٠١٣، في إطار متابعة الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، المعقود في عام ٢٠١٠ والمعني بالأهداف الإنمائية للألفية؛

(د) ينبغي أن يكون هناك تفاعل وثيق على مستوى الأمانة العامة دعماً للعمليتين.

٧١ - ولدعم عملية أهداف التنمية المستدامة وعمل الفريق الحكومي الدولي العامل المفتوح، طلب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في وثيقته الختامية إلى الأمين العام "أن يكفل تقديم منظومة الأمم المتحدة جميع ما يلزم من مساهمات ومن دعم لهذا العمل بوسائل منها إنشاء فريق دعم تقني مشترك بين الوكالات وأفرقة خبراء مشتركة بين الوكالات حسب الحاجة، مع الاستعانة بكل ما يقدمه الخبراء من مشورة في هذا الصدد"^(٣٣). وسيقوم الأمين العام بإنشاء فريق للدعم التقني تحت مظلة فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥. ويشمل فريق العمل الذي يضم ٦٠ وكالة وكيانات أخرى، الأعضاء في منهاج عمل "اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة والكيانات الشريكة لها" التي اضطلعت بدور آلية التنسيق في منظومة الأمم المتحدة في إطار الأعمال التحضيرية للمؤتمر.

(٣٣) المرجع نفسه، الفقرة ٢٤٩.